الأنباء
الخميس 23 يونيو 2011

«دعمي مطلق لجميع إدارات الامانة بما فيها الوقف الجعفري» بهذه الكلمات القاطعة والحاسمة رد الأمين العام للأمانة العامة للأوقاف د.عبدالمحسن الخرافي على أي هاجس بشأن انحيازه لجهة دون أخرى في الأمانة العامة للأوقاف بعد توليه منصبه الجديد. ونفى د.الخرافي في أول لقاء صحافي مع «الأنباء» بعد 100 يوم كاملة من توليه منصبه ما نشرته إحدى الصحف من تحويل ملف وقف عبدالعزيز سعود البابطين إلى النيابة العامة مشددا على ان هذا الكلام غير صحيح جملة وتفصيلا وهي إشاعة صحافية نفاها معالي الوزير، مضيفا «بل ان السيد عبدالعزيز البابطين ورغم جهوده الطيبة في تأسيس هذا الوقف قد تنازل للأمانة العامة للأوقاف عن كل الوقف بشرط إعادة كل ماصرفه مشكوراً». وتطرق اللقاء الى عدد من القضايا المختلفة محليا ودوليا حيث أشاد الخرافي بقرار مجلس الوزراء بتغليظ عقوبة من يشق وحدتنا الوطنية، مؤكدا ان حاجة الإنسان للأمن مقدمة على حاجته للطعام والشراب والملبس والمسكن، مشيرا الى الجهود الكبيرة التي بذلتها مبرة الآل والأصحاب لنشر الوعي عبر احترام المشتركات والثوابت كل مع الآخر، مضيفا «نحن مفروضون بعضنا على البعض شئنا ام أبينا ولن يستطيع احد منا ان يلغي الآخر». وفيما يلي تفاصيل اللقاء:

اجرى الحوار: أسامة أبوالسعود

الخرافي لـ «الأنباء»: البابطين تنازل عن الوقف بشرط إعادة

تعاملت منذ توليتي الأمانة بمبدأ الإدارة بالعلاقات واللامركزية في القرار وحركت الكثير من الملفات الساكنة

قبل تولي الأمانة كنت باحثاً في الوقف ومقدماً لعدة برامج منها «نجوم في سماء الوقف» و«أعلام الوقف في الكويت» و«بيوت في الجنة» وهو يخص المساجد وقمنا بجهود طيبة مع المخرج القدير خالد أحمد المقلد رفيق الدرب فيما يتجاوز 1000 حلقة

جهودنا في مبرة الآل والأصحاب جاءت لنشر الوعي عبر احترام المشتركات والثوابت كل مع الآخر فنحن مفروضون بعضنا على البعض شئنا أم أبينا ولن يستطيع أحد منا أن يلغي الآخر

وصفتنا في الحوار تنفع مع العقلاء من الطرفين أما المتطرفون والمتعصبون فلا يؤيدوننا ويتهمونا بأننا نقرب كل طرف للآخر وهذه مفخرة وليست جريمة

الأمانة العامة للأوقاف ممثلة بمصرف المساجد غير مسؤولة عن وقف أو استقطاع أي امتيازات من الأئمة والمؤذنين حيث إنها جاءت نتيجة بعض الأخطاء وسنعقد اتفاقية جديدة مع «الأوقاف» لتلافي الأخطاء السابقة وبما يصب في مصلحة إخواننا الأئمة والمؤذنين

يجب ان تحترم الأقلية رأي الأغلبية وعلى الأغلبية أن تراعي الأقلية فليس عيبا أن تكون هناك أغلبيات وأقليات ولكن المهم هو التعايش الصحيح فحينما يخرج أحد الفريقين عن الثوابت فهنا تحدث الفتنة الطائفية

د. عبدالمحسن الخرافي

أولا نبارك لك توليك منصب الأمين العام للأمانة العامة للأوقاف، كيف تنظرون للعمل في الأمانة ـ وانت لست غريبا عنها ـ وما خططكم لتطوير العمل في هذه المؤسسة الوقفية الحكومية؟

● أولا اشكر جريدة «الأنباء» والقائمين عليها فهم اخوة أفاضل وأنا اشعر بالانتماء لتلك الصحيفة العريقة والتي تفرض محبتها علينا جميعا، وهنا اذكر بكل الاحترام مواقف الاستاذ فواز المرزوق والاخت بيبي والاخ عدنان الراشد والزميل العزيز يوسف عبدالرحمن وكل الزملاء في تلك الجريدة الغراء.

وفيما يتعلق بعدم غربتي عن الأمانة العامة للأوقاف، فصحيح انني قبل ان أصبح أمينا عاما للأمانة كنت باحثا للوقف، ومقدما لعدة برامج ـ احسبها ناجحة ـ منها «نجوم في سماء الوقف، واعلام الوقف في الكويت، وبيوت في الجنة» وهو يخص المساجد، وقمنا بجهود طيبة مع المخرج القدير خالد احمد المقلد رفيق الدرب فيما يتجاوز أكثر من 1000 حلقة.

اما فيما يتعلق بتولي مسؤولية الأمانة العامة للأوقاف، فالمكان مسؤوليته كبيرة ومتشعب الأعمال، ومتشعب الاهتمامات حيث يضم 4 قطاعات وأقل قطاع به من 3 إلى 4 إدارات وبعضها يصل إلى 7 إدارات وكل إدارة بها من المراقبات والأقسام الكثير، يصل حجم بعضها لمستوى صناديق خيرية.

ولذلك تلك القطاعات الكبيرة تشكل هما كبيرا، ولهذا تجعلنا ـ ولله الحمد ـ نبذل من المجهود ما استطعت لكي اضبط هذا العمل ككل واحتويه وأعطي كل ذي حق حقه.

هذا، فضلا عن مشاغل أخرى كثيرة تتصل أيضا بالأمانة كاستقبال أقارب الواقفين وكل له همه، والمستفيدين من الأوقاف والشركات المساهمة والشركات المستثمرة، إذن فهناك اهتمامات مختلفة وقد يصل الأمر إلى وجود أكثر من 3 إلى 4 من أقارب الواقفين او من لهم شكاوى بشكل شبه يومي في مكتب السكرتارية ودون أي مواعيد مسبقة لعرض مشاكلهم هذا كله بخلاف الأعمال اليومية المختلفة.

إذن فالهم والمسؤولية كبيرة، لكن ولله الحمد ـ وبفضل الله تعالى ـ واتخاذ الأسلوب الصحيح للإدارة ـ دون تزكية للنفس ـ والعمل بروح الفريق الجماعي جميعها من أسباب النجاح وليست من أسرار النجاح، لأنه من المعلوم ان إعطاء الثقة في التعامل الجيد وتفويض المسؤولية كل في مجاله، والإدارة بالعلاقات الطيبة لا تتخيلون كيف رأيته أسلوبا ناجحا في إدارة الأمانة العامة للأوقاف على مدى الـ 100 يوم الماضية ـ بفضل الله.

هل تقصدون العلاقات الداخلية أم الخارجية؟

● أقصد العلاقات الداخلية في الأمانة، وحتى العلاقات الخارجية فهناك الكثير من الملفات التي تم حسمها بمفهوم «الإدارة بالعلاقات» ـ ولا أريد التفصيل ـ وكان فيها مصلحة كبرى للأمانة، وهناك بعض الأمور التي كانت راكدة في مكاتب بعض المسؤولين ونذهب اليهم بالتوضيح الحسن والمدخل الجيد تسير الأمور وتحققت مصالح كبرى للأمانة، وهذا شيء طيب جدا وأسلوب ناجح.

علمنا ايضا انك شخصيا حريص على تطبيق مبدأ لا مركزية القرار في الأمانة، فماذا أضاف هذا القرار للعمل؟

● نعم أنا أتعامل وفق مبدأ لا مركزية القرار لإعطاء الناس حقوقهم، وكل واحد يعمل يأخذ دوره بكل ثقة ويشعر بأهميته ووجوده من اصغر إنسان الى اكبر إنسان وأبوابي مفتوحة للجميع.

منذ تولي مسؤولية الأمانة آثرت ان اعمل وفق مبادئي التي اقتنعت بها طيلة حياتي وهي إعطاء الحقوق وتقدير الناس والإحساس بمشاكلهم ومعاناتهم والاهتمام وتلبية طلباتهم من تظلم الى التماس او استثناء او التعامل بحميمية واكتساب الجميع، الوقف الجعفري قبل السني والصغير قبل الكبير والمرأة قبل الرجل.

وهناك تعاون كامل ـ ولله الحمد ـ واستيعاب كل الأطياف الموجودة وكل التوجهات والآراء المختلفة، ولا يوجد لدينا أي إشكال، ولا تتخيلون دعمي المطلق للوقف الجعفري.

ملفات ساكنة

هذا يأخذنا الى ملف الوقف الجعفري والرد على من لديه هاجس في هذا الصدد في بداية توليك مسؤولية الأمانة بعدم إنصاف الاخوة في الوقف الجعفري؟

● اكتفي وبكل ثقة ان تسأل الاخوة في إدارة الوقف الجعفري او اللجنة الاستشارية او الهيئة الشرعية للوقف الجعفري، ماذا حقق د.الخرافي خلال الـ 100 يوم الماضية منذ توليه الأمانة في دعم الوقف الجعفري، وليس فقط الوقف الجعفري وإنما كل القطاعات وكل الاخوة والاخوات، فقد أتيت صديقا واخا وأبا للصغار، وهذه من أساليب النجاح ـ ولله الحمد.

بالإضافة الى تحريك الكثير من الملفات الساكنة، حيث كانت هناك بعض الملفات الساكنة، مع كامل تقديري للاخوة الموجودين والمسؤولين السابقين، والموضوع قد يكون حساسا، ولكن وبشهادة الجميع، وهذا أقوله بكل ثقة، فإن كثيرا من الملفات الساكنة تحركت في الأمانة العامة للأوقاف.

مثل ماذا؟

● مثل بعض اللوائح ومنها مثلا لائحة ضوابط العلاقة مع النظار المشتركين، فإذا كان بيننا وبين النظار المشتركين حكم قضائي، فما العلاقة بيننا، لم تكن هناك أي لائحة الى اليوم، وسياسات الاستثمار العقاري.

هل من تلك الملفات الراكدة تحويل ملف وقف البابطين الى النيابة العامة ـ كما ذكرت إحدى الصحف؟

● هذا الكلام غير صحيح جملة وتفصيلا وهي إشاعة صحافية نفاها معالي الوزير نفيا صحافيا، فالإحالة للنيابة يسبقها تحقيق ومازال معالي الوزير بصدد تجميع المعلومات وأشيد هنا بجديته وشموليته في أخذ المعلومات، ونحن في الامانة وضعنا بين يديه كل المعلومات التي لدينا، بل ان السيد عبدالعزيز البابطين ورغم جهوده الطيبة في تأسيس هذا الوقف قد تنازل للامانة العامة للاوقاف عن كل الوقف بشرط اعادة ماصرفه على هذا الوقف مشكورا.

ولكن أين وصل هذا الملف تحديدا؟

● قدري في ملف البابطين ان الأمناء السابقين كانوا يوقعون، ولكن أتى التنفيذ في عهدي وتم استلام البنيان في عهدي، وقلت للاخ الكريم أبو سعود وللجميع بانني لن اصرف فلسا الا بعد موافقة الجهات التي تحتي والجهات التي فوقي، فاما الجهات التي تحتي فهي القطاعات والإدارات المعنية، وهي 4 إدارات وهي إدارة الشؤون القانونية وإدارة الاستثمار العقاري، وإدارة عمليات الاستثمار والإدارة المالية.

واما من هم فوقي فهو معالي الوزير ومجلس شؤون الأوقاف، وانا الآن لست بصدد التصرف إلا في إبداء رأي جميع من تحتي وفوقي ولهذا فانا أسير وفق التعليمات والحذافير التي ينبغي ان نتعامل بها مع أي وقف مشترك.

ومعالي وزير الأوقاف الآن بصدد تكوين فكرة عن المشروع كاملا واتخاذ ما يراه مناسبا حول هذا الملف.

الوقف الجعفري

هل من الملفات الساكنة ما يخص ادارة الوقف الجعفري وكيف يمكن تطوير العمل في هذه الإدارة وتنمية أوقافها؟

● انا داعم للوقف الجعفري دعما منقطع النظير، وعلاقتي طيبة منذ مبرة الآل والأصحاب باخواننا الشيعة حيث قضيت 6 سنوات رئيسا للمبرة والتي تقوم أساسا على العلاقة الحميمة بين الآل والأصحاب، وبالتالي ليس لدي إشكال، فنحن اخوان في الله والوطن.

واكتفي بأن تسألهم، الكيانات الثلاثة في الوقف الجعفري من إدارة الوقف الى اللجنة الاستشارية والهيئة الشرعية عن تعاملي مع الجميع منذ تولي مسؤوليتي في الأمانة العامة للأوقاف ودعمي لإدارة الوقف الجعفري.

وشعارنا في الأمانة حاليا «يا يحيى خذ الكتاب بقوة»، ونأخذ العمل بجدية كاملة لنترك ذكرى وبصمة حسنة في هذا العمل الذي اؤتمنا عليه، وانا مستبشر ان أول بصماتنا في الـ 100 يوم الأولى بدأت تثمر الخير للأمانة والعاملين بها.

ننتقل الى ملف آخر ويخص مصرف المساجد حيث اشتكى كثير من الاخوة الأئمة والمؤذنين من خصم بعض الامتيازات المالية التي كانوا يحصلون عليها من مصرف المساجد، ما السبب وراء ذلك، وهل من بشرى بعودة تلك الامتيازات ثانية للائمة والخطباء خاصة ان رواتبهم متدنية جدا؟

الأمانة العامة للأوقاف ممثلة بمصرف المساجد غير مسؤولة عن وقف او استقطاع أي امتيازات من الأئمة والمؤذنين حيث انها جاءت نتيجة بعض الأخطاء وان شاء الله فان الاتفاقية الجديدة ستصححها، ونحن نشكر وزارة الأوقاف وقطاع المساجد على تعاونهم.

وهناك بعض الملاحظات في التطبيق وسنعقد اتفاقية جديدة معهم ومن شأن تلك الاتفاقية الجديدة ان تتلافى الأخطاء السابقة وتقضي عليها بما يصب في مصلحة اخواننا الأئمة والمؤذنين، او ان يعود

اعداد المستفيدين من المصارف والشرائح المستفيدة لكل مصرف على حدة

م	المصرف	الجهة المنفذة	العدد	الشريحة المستفيدة	المبلغ المصروف
1	عموم الخيران (لجنة الوفاء)	ادارة المصارف الخاصة	457	اسر محتاجة من ذرية واقارب واقفين	383,676,042
2	الاوقاف الذرية	ادارة المصارف الخاصة	658	ذرية واقارب واقفين	376,837,274
3	الاطعام	بيت الزكاة الكويتي	3767	اسر محتاجة	1,447,749
4	الكسوة	بيت الزكاة الكويتي	140	اسر محتاجة	4,606
5	الاضاحي	جمعية احياء التراث الاسلامي	441 اضحية	اسر محتاجة	37,075
		جميعة الاصلاح الاجتماعي	369		
6	الحج	حملة الردهان وحملة الضويحي	11	افراد	345
7	الصدقات	جمعية الهلال الاحمر	–	–	68,580
		جمعية صندوق اعانة المرضى	–	–	
8	رعاية الاسر المحتاجة	جمعية بشائر الخير	–	–	4,000
9	كفالة الايتام	جمعية العون المباشر	18	الايتام	8,746
		مركز الخرافي لانشطة الاطفال	–	الايتام	
10	النوافل	جمعية بيادر السلام النسائية	1170	الاسر والعمال	10,000
11	العشيات	الجمعية الثقافية النسائية	488	اسر محتاجة	20,000
12	ولائم الافطار	لجنة التعريف بالاسلام	10206	المهتدون الجدد	15,000
13	المساجد	مصرف المساجد	–	–	4,664,567
14	تسبيل المياه	جمعية العون المباشر	1000	اسر محتاجة	79,128,622
15	مصاريف خيرية	نظار مشتركون – ذرية وأقارب	–	اسر محتاجة	693,627,295
	الاجمالي				7,843,937,233

يمثل هذا البند أنشطة وبرامج الإدارات التابعة لقطاع المصارف الوقفية. ويوضح الجدول التالي المبالغ التي تم صرفها فعليا وما تم تعليته كمستحقات لعام 2010م

م	الصندوق	المبلغ المعتمد	المصروف فعليا	ما تم تعليته كمستحقات	إجمالي المصروفات وما تم تعليته
1	إدارة مركز الكويت للتوحد	661,680	527,746,568	31,264,446	559,011,014
2	إدارة المشاريع الوقفية (لجنة دعم المشاريع ولجنة المنح الصغرى)	3,150,000	1,269,017,467	1,887,737,940	3,156,755,407
3	إدارة المصارف الخاصة	9,786,437	4,249,824,483	3,594,112,750	7,843,937,233
4	إدارة الوقف الجعفري	988,739	796,983,119	44,016,840	813,999,959
	الإجمالي	14,586,856	6,816,571,637	5,557,131,976	12,373,703,613

مشروع إنجاز وإنشاء 6 أبراج سكنية

يهدف المشروع الى دمج بعض القسائم المتجاورة التي تعطلت منفعتها أو تدنت إيراداتها مقارنة بعوائد السوق وإعادة بنائها بعد الدمج، وتم تحديد عدد 18 قسيمة مميزة بمناطق حولي والسالمية وميدان حولي بحيث تتراوح مساحة القسائم بعد الدمج ما بين 1404م2 و 2546م2 نتج عن ذلك 6 أبراج مميزة بارتفاعات تصل الى 18 دورا وذلك بعد عمل دراسة متكاملة لكل عقار على حدة، بحيث يشمل النواحي الاقتصادية والفنية والمالية والتسويقية. وقد تم الانتهاء من تنفيذ المشروع بكلفة إجمالية تقارب 7,000,000 دينار وجار العمل على تسويق الوحدات السكنية للتأجير ليرتفع بهذا معدل العائد السنوي للعقارات بعد التطوير.

الأنباء
الخميس 23 يونيو 2011

أتوقع أن تكون «كاريزما» الظواهري أضعف من بن لادن والقاعدة تنظيم «منفوخ هواء» وليست بهذا الحجم فهي «بعبع» يضرب به الناس والعمل الخيري ويسيطر به على الدول العربية والإسلامية كما خوفت المنطقة و«حُلبت» بصدام حسين.. ثم ضرب

خطاب صاحب السمو كلمات أب حانٍ قلق من اختلاف أبنائه وتصارعهم وقد يعتقد كـل منهم أنه على حق لكن في المحصلة هناك صراع وجلبة «ودوشة» وعدو إيراني مترقب يترصدنا على الأبواب

كل ماصُرف وغير صحيح مانشر عن تحويل الملف للنيابة

صاحب السمو الامير الشيخ صباح الاحمد لدى استقباله د. الخرافي وعبدالعزيز الشايع حيث اهديا لسموه كتاب اللجنة الكويتية لجميع التبرعات

الامين العام للامانة العامة للاوقاف د. عبدالمحسن الخرافي متحدثا للزميل اسامة ابوالسعود (قاسم باشا)

المصرف الى الامانة العامة للاوقاف وهو احد الخيارات المطروحة.

مشاريع ضخمة

نتحدث عن ريع الأمانة العامة للأوقاف وأوجه الصرف وخاصة المشاريع التي تنفذها الامانة داخل الكويت وخارجها، كم يبلغ حجم تلك المشاريع سنويا؟

إدارة المشاريع بالأمانة العامة للأوقاف وهي أضخم اللجان تنفق سنويا ما يزيد على 10 ملايين دينار 90٪ منها داخل الكويت و10٪ منها خارج الكويت، هذا مؤشر كبير على ريع الأمانة، وإضافة الى ذلك فالأمانة تعطي أكثر من 4 ملايين دينار سنويا لمصرف المساجد وأكثر من 1,5 مليون دينار سنويا لمصرف الاطعام من الأكل والمواد التموينية وإفطار الصائم والأضاحي، حيث نسلمها لبيت الزكاة الذي يقوم بدوره بتوزيعها سواء لشريحة البدون في داخل الكويت او الاخوة غير الكويتيين او الكويتيين من الأسر المتعففة او من مختلف انحاء العالم.

الوحدة الوطنية

مجلس الوزراء اصدر قانونا منذ اسبوعين يجرم الفتنة الطائفية ووضع عقوبات مشددة في هذا السياق من الغرامة والسجن لمدة 7 سنوات، ما هو دوركم شخصيا ودور الأمانة في دعم ترسيخ الوحدة الوطنية في الكويت؟

● **بالطبع جميعنا ننظر الى ما يدور حولنا في العالم العربي والإسلامي، والفتن والقلاقل وعدم استتباب الأمن، وهذا فعلا يحتاج منا ان نبادر الى نزع أي فتيل فتنة طائفية من بداياتها، وكذلك أي فتنة أخرى تشق وحدة ونسيج المجتمع.**

ولهذا فان قرار مجلس الوزراء جاء في الوقت الصحيح والمناسب وتغليظ العقوبة هي لتحقيق اكبر قدر ممكن من العقاب لكل من تسول له نفسه ان يشق وحدة الصف الكويتي، فاليوم حاجة الإنسان للأمن مقدمة على حاجته للشراب والطعام، فهرم الحاجات يأتي على قمته الأمن ثم الطعام والشراب ثم الملبس والمسكن.

فالإنسان لا يأكل إلا بعد ان يشعر بالأمن ولا يشعر بالجوع طالما كان خائفا، فحينما يجد الأمان يفكر بالأشياء الأخرى.

وما يتعلق بالوحدة الوطنية نحن نستشعر أهميتها بقوة وهو ما دفعني وعددا من الاخوة الى ان نبادر في يوم 23 فبراير 2005 بإنشاء مبرة الآل والأصحاب التي تلبي حاجة مهمة في المجتمع الكويتي وجاءت في وقتها في بحر متلاطم من الطائفية.

وبالتالي كانت فكرة رائدة وهي انعكاس لإيمان كبير بأهمية الوحدة الوطنية وتطويق الفتنة الطائفية، وكل كتبنا ومؤلفاتنا ومؤتمراتنا ولقاءاتنا في الدواوين وكتبنا كلها كانت في هذا الإطار وهو التأكيد على الوحدة الوطنية.

وهذا الجهد ـ ولله الحمد ـ هو لنشر الوعي الذي يكون عبر احترام المشتركات والثوابت كل مع الآخر، فنحن مفروضون على بعضنا البعض شئنا ام أبينا، فجميع شرائحنا الاجتماعية إما زملاء دراسة او جيران او نسب وأهل سنة وشيعة وحضر وبدو وكذلك زملاء العمل.

جميعنا مفروضون علي بعضنا ولن يلغي احد منا الآخر، وان شاء ان يلغي الآخر فلن يستطيع وسيلغي نفسه، وربما يكون اسهل له من ان يخرج من المجتمع الكويتي من ان يفكر في إلغاء الآخر.

ولذلك يجب ان تحترم الأقلية رأي الأغلبية وعلى الأغلبية ان تراعي الأقلية، فليس عيبا ان تكون هناك اغلبيات وأقليات ولكن المهم هو التعايش الصحيح، فحينما يخرج احد الفريقين عن الثوابت فهنا يحدث الشقاق والفتنة الطائفية وهناك عقلاء يستطيعون التصدي لذلك ويرجعون الأمور الى نصابها الصحيح.

المتطرفون والمتعصبون

هل تعتقدون ان الكويت بحاجة الى ما يمكن وصفه ـ بمجلس حكماء يضم عقلاء السنة والشيعة، على غرار مشروع «بيت العائلة» بالأزهر الشريف والذي يضم المسلمين والأقباط؟

● **ولم لا، وان كان الحوار المباشر والتقارب هو الأصلح لحل أي قضية، فالالتقاء المباشر أفضل 100 مرة من الانطباعات البعيدة «او الريموت كنترول»، والتزاور للدواوين والالتقاء بالعقلاء والحكماء كلها حلول ناجعة للتقارب، وقد قمنا في مبرة الآل والأصحاب بهذه التجربة حيث زرنا الدواوين والمنتديات لغير المتعصبين، فوصفتنا للمنصفين المحايدين من الطرفين، لأنها لا تعمل مع المتعصبين من الطرفين.**

اما المتطرفون المتعصبون فلا يؤيدوننا والطرفان يتهموننا بأننا نقرب كل طرف للآخر، وهذه مفخرة وليست جريمة.

خطاب صاحب السمو

كيف تنظرون لكلمات صاحب السمو الأخيرة والذي وصف فيه سموه الأمر بـ«بلغ السيل الزبى»؟

● **كلمات صاحب السمو هي كلمات أب حان متململ من اختلاف أبنائه وتصارعهم، وقد يعتقد كل منهم انه على حق، لكن في المحصلة هناك صراع وجلبة «ودوشة» وعدو مترقب يترصد بنا على الأبواب، فالكل يعرف التحدي الإيراني.**

وكلمة صاحب السمو جاءت لمعالجة هذه القضية، وهي كلمة منتقاة وحذرة وتضع النقاط على الحروف، فماذا نقول عنها غير «فعلا نمتدحها وهي واقعية»، ويبقى مدى الالتزام بها، وسيظل سموه لنا الأب الحاني وتكليفات سموه لوزير الداخلية باتخاذ جميع الإجراءات الرادعة لمن يشق وحدتنا الداخلية. والمشكلة ان الجميع يقول اننا ملتزمون بها والجميع يقول نستهدي بها، لكن يتسابقون في مخالفتها، كل يتذرع بتأويله.

هل المشكلة في الديموقراطية الكويتية ـ كما يقول البعض خارج الكويت؟

● **طبعا لا، فالمشكلة في تطبيق الديموقراطية وممارسة الديموقراطية، وبالمناسبة فإننا لا ننكر القبلية في حد ذاتها، ولا ننكر الطائفية ولا ننكر الحزبية، ولكن ننكر الممارسات الحزبية والممارسات الطائفية والممارسات القبلية.اذن فالمشكلة في ممارسة الديموقراطية بشكل خاطئ جعل من عملها كفر بها، وقالوا «الله يرحمك يا عبدالله السالم وأهل المجلس التأسيسي لو كنتم تعلمون الغيب لما تحمستم هذا الحماس للديموقراطية بهذا الشكل».**

مع ان الثورات العربية كلها الآن تهدف للوصول الى الديموقراطية الكويتية من الانتخابات البرلمانية النزيهة وحرية الصحافة والاعلام الى غيرها من الحريات العامة.

● **ولكن مع الأسف فإن أعداء الديموقراطية في دول الخليج يستشهدون بممارسات الديموقراطية الكويتية الآن لتنفير شعوبهم من الديموقراطية، مع ان الديموقراطية الكويتية وبكل ما فيها من ممارسات خاطئة أفضل بكثير من عدم وجود ديموقراطية.**

ربيع الثورات العربية

ولكن كيف تنظرون لربيع الثورات العربية التي هبت الواحدة تلو الاخرى؟

● **ربيع الثورات العربية هو إفراز ورد فعل طبيعي لسنوات طويلة من القهر، والسيطرة على مقدرات الشعوب وخيرات البلاد، ولذلك عند اول شرارة حدثت انفجارات وخرجت الشعوب بكل قوتها في وجه الظلم والاستبداد. ولذلك فإن آخر بلد يمكن ان يحدث فيه الانفجار هو الكويت لأنه اعطى المناعة عبر الحريات والمشاركة الشعبية والحريات الصحافية ومشاركة الحاكم للمحكوم أفراحه وأتراحه والعلاقة المباشرة بين الحاكم والمحكوم وهي ميزة تنفرد بها الكويت عن كثير من الدول الأخرى في العالم العربي. وحرية العمل الأهلي والشعبي فكل 10 يعملون مبرة وكل 50 يعملون جمعية حتى هواة الغنم والحمام ولعبة البولينغ لهم رابطة، فهذا كله يؤكد أهمية الديموقراطية في الكويت. وهذا الربيع واضح انه ربيع لأنه جاء بعد خريف طويل وبعد صيف طويل ولذلك فقد جاء بقوته.**

أخيرا، أعلن تنظيم القاعدة تولي أيمن الظواهري خلفا لأسامة بن لادن، والسؤال عن تأثير ذلك على العمل الخيري في العالم وهل القاعدة الى تمدد ام الى زوال خاصة في ظل ربيع الثورات العربية وسقوط العديد من أنظمة الحكم القمعية؟

● **موضوع القاعدة هي تنظيم «منفوخ هواء» وليست بهذا الحجم، فهي «بعبع» يضرب به الناس والعمل الخيري ويسيطر به على الدول العربية والإسلامية، كما خوفت المنطقة بصدام حسين و«حلبت» المنطقة بصدام، ثم ضرب. ولم يكن معقولا ان أميركا لا تعلم مكان اسامة بن لادن حتى الآن، لكنه كان مرحلة واعتقد انها تتزامن مع قرب خروج اميركا من المنطقة او من افغانستان، إذن انتهى دوره وانتهت الحاجة.**

وكما تفضلتم انه حينما تصل الحريات الى الناس يخف الاحتقان ويخف احتضانها للقاعدة ويكون لديها حرياتها التي لا مبرر لتلقفها لموضع القاعدة او بن لادن او غيره. وأتوقع ان تكون «كاريزما» الظواهري اضعف من بن لادن باعتبار ان الناس أصلا لاهية بثوراتها، وإذا نجحت ثوراتها فستكون قد بلغت مناها من غير حاجة للتنفيس من خلال بن لادن او القاعدة.

هذا بالإضافة إلى تجفيف المنابع طوال هذه السنوات اضعف كثيرا حركة القاعدة.

قرار مجلس الوزراء بتغليظ عقوبة من يشق وحدتنا الوطنية جاء في الوقت الصحيح لتحقيق أكبر قدر ممكن من العقاب لكل من تسول له نفسه شق وحدتنا وحاجة الإنسان للأمن مقدمة على حاجته للطعام والشراب والملبس والمسكن

«أمانة الأوقاف» تنفق سنوياً نحو 16 مليون دينار في مشاريع خيرية داخل الكويت وخارجها منها مصرف المساجد ومصرف الإطعام من الأكل والمواد التموينية وإفطار الصائم والأضاحي التي نسلمها لبيت الزكاة ويقوم بدوره بتوزيعها سواء لشريحة البدون او الإخوة غير الكويتيين أو الكويتيين من أسر متعففة أو مختلف أنحاء العالم

مع الأسف .. أعداء الديموقراطية في دول الخليج يستشهدون بممارسات البعض منا الآن لتنفير شعوبهم من الديموقراطية وآخرون قالوا «الله يرحمك يا عبدالله السالم والمجلس التأسيسي لو كنتم تعلمون الغيب لما تحمستم هذا الحماس للديموقراطية»

ربيع الثورات العربية إفراز ورد فعل طبيعي لسنوات طويلة من القهر والسيطرة على مقدرات الشعوب وخيرات البلاد ولذلك عند أول شرارة حدثت انفجارات وخرجت الشعوب

آخر بلد يمكن أن يحدث فيه الانفجار هو الكويت لأنها أعطت المناعة عبر المشاركة الشعبية والحريات الصحافية ومشاركة الحاكم للمحكوم أفراحه وأتراحه

الصايغ لـ «الأنباء»: د. الخرافي صاحب قرار ويدعم إدارة الوقف الجعفري بقوة

م.أسامة الصايغ

ربما كان من الأجدر للقارئ الكريم ان نعرض وجهة نظر الاخوة في ادارة الوقف الجعفري وما شهدته من تحرك قوي خلال فترة تولي د.عبدالمحسن الخرافي منصب الأمين العام للأمانة العامة للأوقاف لننقل بها وجهة النظر الأخرى من الحديث حيث أكد مدير إدارة الوقف الجعفري م.أسامة الصايغ ان الأمين العام للأمانة العامة للأوقاف د.عبدالمحسن الخرافي صاحب قرار ويتعامل مع الجميع بمبدأ المساواة وأبوابه مفتوحة لنا ودعمه للإدارة غير محدود.

وأكد الصايغ في تصريحات خاصة لـ «الأنباء» ان اول قرار اتخذه د. عبد المحسن الخرافي وأثلج صدورنا جميعا هو شراء عقار باسم إدارة الوقف الجعفري وهذه دفعة قوية لنا في الإدارة وستساهم في زيادة نسبة الوقف بشكل كبير.

وتابع قائلا «بالإضافة الى ان د.الخرافي يفتح أبوابه بالكامل والاتصال المباشر مع الإدارة وحسم أي ملفات عالقة وسهل لنا خلال الفترة القليلة الماضية الكثير من الملفات والأمور التي كانت راكدة.

ولفت الى انه جار حاليا تسجيل أول عقار باسم إدارة الوقف الجعفري مضيفا «وهناك دعم من د.الخرافي أيضا لشراء العقار الثاني وجار البحث عن أفضل العروض».

وأشار الى د.الخرافي طمأن الواقفين في المجتمع الكويتي من الاخوة الشيعة الى ان أوقافهم موجودة وتنميتها تسير بشكل متميز في الاستثمار العقاري.

وعن المخاوف التي كانت لدى البعض من الاخوة الشيعة من تولي د.الخرافي منصب الأمين العام للأمانة رد الصايغ على ذلك بالقول «د.الخرافي بدد كل المخاوف التي كانت لدى البعض من توليه مسؤولية الأمانة وهناك ميزة كبيرة ان الأعمال الخيرية الآن في الكويت يمكن لأي واقف ان يرى صدى مشروعاته عيانا امام عينيه في الكويت وهو ما يطمئن البعض لزيادة أوقافهم».

وشدد الصايغ على ان د.عبدالمحسن الخرافي لا يتدخل أبدا في عمل اللجان الشرعية او لجنة الصرف بإدارة الوقف الجعفري، مشيرا الى انه يدعم الإدارة بشكل لا محدود.

ولفت الى ان الادارة ماضية في صرف الريع حسب المقاصد الشرعية، وكشف ان عدد الأوقاف الجعفرية زادت بنسبة 200٪ مقارنة مع بداية إنشاء الإدارة وأوضح ان «الوقف الجعفري» كسبت عددا من الاحكام القضائية وزادت الأوقاف بنسبة 80٪ خلال العام الماضي فقط.

وأعلن الصايغ في ختام تصريحاته ان إدارة الوقف الجعفري تستعد حاليا لتنظيم الملتقى الرابع للوقف الجعفري الذي سيعقد آخر شهر سبتمبر المقبل برعاية كريمة من صاحب السمو الأمير ـ حفظه الله ـ وبحضور نخبة من العالم الإسلامي وبدعم كامل من د.عبد المحسن الخرافي.